Bull. Fac. Agric., Cairo Univ., 69:277-290(2018).

POWER STRUCTURE OF RURAL FAMILY IN THE NEW VALLEY GOVERNORATE FROM GENDER PERSPECTIVE

(Received: 19.11.2018)

By
Hend M. Diab

Department of Rural Sociology and Agricultural Extension, Faculty of Agriculture, Ain Shams University, Egypt.

ABSTRACT

The present research aimed to identify the structure of power within the rural family from gender perspective by: 1) Identifying the extent of gender participation in making some family decisions, 2) Identifing the gender-specific differences in gender participation in decision-making within the family, 3) Drawing decision-making / authority according to gender in the family, 4) Identifing the factors of forming power within the family from a gender perspective, and 5) Identification of specific differences in the factors of power formation within the rural family. In order to achieve the study's objectives, the New Valley Governorate was selected as a geographical framework for conducting the empirical study. The data were collected through a survey questionnaire form from 100 households for the husbands and their wives through personal interviews in El-Khartoum village of El-Kharga district during the period from February to March 2018. The results showed a similarity between men and women in the highest frequent decisions in rural family. For men it was the purchase or sale of the agricultural machinery (89.5%, 71.5%), the house (85%, 69%), agricultural lands (80.5%, 78%)> while for women, it was the type of food required for family members (86.5%, 78.5%), purchase and type of cloths for family members (82%, 71%), purchase or sale of domestic birds (71%, 60%), respectively. In terms of the opinion of both men and women in the participation of male and female children in the family's decisions, the results indicated that men indicated that the participation of male children in decisions to buy or sell agricultural machinery at a rate of 38% , and for female children the decision to buy, and determine the type of clothes for family members was 34%. While, for the women point of view, the participation on type of food required for family members (29.5%, 27.5%), the decision to purchase and the type of clothing for family members (28% and 26.5%) for male and female children, respectively. Despite this similarity, the study showed significant differences between the views of both men and women regarding gender participation in decision-making within the family. Regarding factors of forming power within the family, the results revealed that socialization ranked first among the factors of forming power (90%, 85.8%) followed by customs and traditions (87.4% and 85.4%), while the gender placed ranked third (83.40 And 82.2%), from the perspective of male and female respondents, respectively. This is in line with the finding of non-significant differences between the opinions of men and women regarding power-forming factors within the rural family in the study area.

Keywords: *Rural family, Power, Family decisions, Social system, Gender, New Valley*

البناء السلطوي داخل الأسرة الريفية بمحافظة الوادي الجديد من منظور النوع الاجتماعي

هند مختار دياب

قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة عين شمس- مصر

ملخص

يستهدف البحث التعرف على بناء السلطة داخل ألأسرة الريفية من منظور النوع الإجتماعي وذلك من خلال: 1) التعرف على مدي مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ بعض القرارات الأسرية، 2) تحديد الفروق النوعية لدرجة مشاركة

النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، 3) رسم بناء القرارات/السلطة وفقًا للنوع الإجتماعي داخل الأسرة، 4) التعرف على عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة من منظور النوع الاجتماعي، 5) تحديد الفروق النوعية في عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إختيار محافظة الوادي الجديد كإطارًا جغرافيًا لإجراء الدراسة الميدانية، وقد تم جمع البيانات عن طريق الإستبيان بالمقابلة الشخصية لكل من الزوج والزوجة لعينه قوامها 100 أسرة من قرية الخرطوم التابعة لمركز الخارجة، وذلك خلال الفترة من فبراير إلى مارس 2018. وأوضحت النتائج التشابه الكبير بين عينتي الدراسة من الرجال والنساء فيما يتعلق بالقرارات الأعلى تكرارًا التي يشارك فيها الرجال والنساء داخل الأسرة، حيث كانت بالنسبة للرجال هي قرارات شراء أو بيع كل من الآلات الزراعية (89.5%، 71.5%)، المسكن (85%، 69%)، الأراضي الزراعية (80.5%، 72%)، وبالنسبة للنساء كانت قرارات نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة (86.5%، 78.5%)، شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة (82%، 71%)، شراء أو بيع الطيور المنزلية (71%، 60%) على الترتيب. وفيما يتعلق برأي عينتي الدراسة من الرجال والنساء في مشاركة الأبناء الذكور والإناث في القرارات، فتشير النتائج إلى مشاركة الأبناء الذكور في قرارات شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية بنسبة بلغت 38% وبالنسبة للأبناء الإناث قرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 34% وذلك من وجهة نظر المبحوثين من الرجال. أما رأي المبحوثات من النساء فكان على رأس هذه القرارات قرار نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة (29.5%، 27.5%) وقرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة (28%، 26.5%) للأبناء الذكور والأبناء الإناث على الترتيب. وعلى الرغم من هذا التشابه، أوضحت الدراسة وجود فروق معنوية بين آراء كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بمشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة. أما فيما يتعلق بعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة، فتشير النتائج إلى وقوع التنشئة الإجتماعية في المرتبة الأولى ضمن عوامل تشكيل السلطة بنسبة بلغت 90%، 85.8% تليها الأعراف والتقاليد بنسبة قدرها 87.4%، 85.4%، في حين جاء النوع في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 83.40%، 82.2% وذلك من وجهة نظر المبحوثين من الرجال والنساء على الترتيب. وهو ما يتفق مع النتيجة الخاصة بعدم معنوية الفروق بين آراء كل من الرجال والسيدات المتعلقة بعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة.

1- المقدمة

يعتبر النظام الأسري في نظر كثير من الباحثين من أهم النظم الاجتماعية وأقدمها، وتعتبر الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية التي عرفها الإنسان، وهي أساس وجود المجتمع والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعية، كما أنها تستطيع أن تلبي للإنسان احتياجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية ولهذا تعتبر الأسرة النواة الأولى للمجتمع الإنساني (الخولي، ١٩٨٤).

والأسرة موجودة في كل المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، ولكن في أنماط مختلفة وهي ضرورة عالمية لأنها تقوم بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على بقاء النوع البشري واستمرار الحياة الاجتماعية والثقافية. كما تسهم الأسرة في خلق التوافق في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. وهي التي تعمل على توسيع مدارك أفرادها وتغذي أفكارهم، وتمنحهم معتقداتهم، وتدفعهم للعمل مع الآخرين وغيرها من الأعمال والواجبات التي تمارسها لصالح أفرادها والمجتمع بشكل عام. وقد اتفق علماء الاجتماع على عالمية هذه الوظائف إلا أنها تختلف بطبيعة الحال باختلاف المجتمعات وثقافاتها وباختلاف المرحلة التطورية لكل مجتمع (عمر والغزوي، 2006).

وتشكل حاجة الحياة الاجتماعية للنظام والسلم والأمن أساسا لظاهرة السلطة نظراً لأهمية توفر الاستقرار الاجتماعي لضمان استمرارية أداء الأنساق الاجتماعية لوظائفها، مما جعل نسق السلطة متضمنة في أغلب الأنساق الاجتماعية، لتكفل قدرًا من التنسيق في تسيير الأمور داخل هذه الأنساق فكل نظام أو تنظيم اجتماعي له من الأهداف والوظائف والأدوار ما يحمله مسئولية إنجاز مهام قام النسق أساسًا لإنجازها. فالمجتمعات البشرية على اختلاف مستوياتها البسيطة منها والمعقدة تسير وفق ضوابط محددة تُسير مختلف جوانب الحياة في المجتمع. ولعل هذا ما يفسر تعدد أنواع السلطة إلى سلطة دينية وسلطة عسكرية وسلطة سياسية وسلطة والدية وغيرها (الكيالي ، 1993).

وتعرف السلطة بأنها المرجع المسلم له بالنفوذ أو الهيئة القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى، ويستمد هذا النفوذ من الموافقة الطوعية من قبل الآخرين على حق فرد في إصدار أوامر وإتخاذ قرارات متوقعًا الإمتثال لها (السالم وتوفيق، 1980 ومحمد، 1994)، ولا يقف وصف السلطة على أنها علاقة إجتماعية بل تعتبر ظاهرة أساسية في السلوك الإنساني، حيث تعتبر السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على الآخرين هي المبدأ الأساسي في جميع التنظيمات الإنسانية وهو ما يجعل فكرة السلطة أقدم من فكرة الدولة ذاتها. لذا نجد أن السلطة إرتبطت في ظهورها بأقدم التنظيمات الإجتماعية كالأسرة ومن ثم إنبثقت عنها أو تطورت سلطات أخرى (سعد، 1995).

فإذا كانت القوة تعني إمكانية قيام فاعل معين بتنفيذ إرادته، فإن السلطة تعني إمكانية أن تجد هذه الإرادة آذانًا مطيعة صاغية. فالسلطة هي القوة الشرعية وهي مرتبطة دائمًا بالأدوار الإجتماعية. وتفترض نظرية الصراع أن الناس إما أن يكونوا في مراكز مسيطرة ومتحكمة أي ذوي سلطة أو أن يكونوا خاضعين للآخرين (عودة، 1977). وتعرف السلطة داخل الأسرة بأنها القدرة الكامنة لأحد الشريكين في التأثير على سلوك الآخر. وتوضح السلطة القدرة على إتخاذ القرارات المؤثرة في حياة العائلة (زايد، 2008).

وتشير العديد من الشواهد إلى تمتع الأب بسلطة واسعة النطاق على جميع أفراد الأسرة في العديد من المجتمعات

القديمة إلى الحد الذي يعتبر الأب هو زعيم ديني لأعضاء أسرته وهو صاحب الممتلكات وهو القاضي الأول في عائلته كما في المجتمعات اليونانية القديمة (جابر، 1984) . وتنتقل هذه السلطة إلى الإبن الأكبر بعد وفاة والده كما في المجتمعات اليابانية القديمة (المجالي، 1996)، حيث يمثل الأب رأس الأسرة الذي يأتمر الجميع بأمره، على إعتبار أنه ولي الأمر الواجب طاعته. كما أنه المعيل الأساسي ومحور المعلية الإنتاجية مما شكّل سببًا مباشرًا لطاعته وذلك في المجتمعات العربية (حطب، 1976). ومن المظاهر المميزة للسلطة داخل الأسرة في النمط التقليدي، سيادة الذكور، حيث يحتل الذكور، في الأسرة التقليدية، أعلى المراكز فسيادتهم مقررة على كافة الأمور الحياتية نتيجة لإرتباطهم بالأعمال الشاقة وتحملهم الأعباء الإقتصادية، أما المرأة فتحتل مركز أدنى ووجودها مستمد من وجود الرجل وطاعتها له حق له وواجب عليها.

كل هذه الشواهد شكّلت مبررًا لنمط السلطة المركزية داخل الأسرة، حيث إمتازت الأسرة قديمًا بسلطة متمركزة بيد الأب، وقد بات واضحًا تأثر الأسرة عامة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم فتغيّر بناؤها وفقدت كثيرًا من وظائفها التي كانت في البداية من أسباب قوتها وتماسكها ووحدتها. ولذلك حدث تغيّر في وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وآلت الكثير من هذه الوظائف كالوظيفة السلطوية إلى مؤسسات أخرى، لاسيما بعد تخصص القانون بعض جوانبها ومطالبة جمعيات حقوق المرأة بالمساواة المطلقة. لذلك أصبح من المهم إعادة النظر في بناء السلطة داخل الأسرة. وتأتي هذه الدراسة لمحاولة رسم بناء السلطة داخل الأسرة في الوقت الراهن لتحديث الصورة الذهنية لبناء السلطة داخل الأسرة من منظور النوع الإجتماعي، وهو ما يبرز مشكلة الدراسة وأهميتها في آن واحد. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن بلورة أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

1. التعرف على مدي مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ بعض القرارات الأسرية.
2. تحديد الفروق النوعية لدرجة مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة.
3. رسم بناء القرارات/السلطة وفقًا للنوع الإجتماعي داخل الأسرة.
4. التعرف على عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة من منظور النوع الاجتماعي.
5. تحديد الفروق النوعية في عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية.

2- الإستعراض المرجعي

2-1- السلطة داخل النظام الأسري

يعرف ميردوك الأسرة على أنها "جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع. فهذا التعريف يبرز إضافة إلى الوظيفة التكاثرية وظيفة التعاون الاقتصادي بالإنتاج والإستهلاك والعيش المشترك الذي يوطد العلاقات بين الأفراد (حسن، 1979).

تشير نظرية الإمكانات إلى عاملين إثنين لتوزيع القوة الزواجية هما: 1) الإمكانات المتاحة للزوجين، و2) التوقعات الثقافية عن توزيع القوة الزوجية، حيث يتبين من هذا التقسيم أنه يركز على جانبين هما النفسي (الذاتي) والإجتماعي حيث أن الإمكانيات هي أمر يخص الزوجين وهما اللذان يوجدانها أما التوقعات الثقافية فهي ما يحيط بالزوجين من محيط يحمل إرثًا ثقافيًا يشمل العادات و التقاليد وما تحتويه من تصورات حول العلاقة الزوجية، هذا المحيط يؤثر في سلوك الأزواج إذ يسعى كل من الزوجين إلى عدم الخروج عنه، وهناك خمسة عوامل تحدد توزيع القوة أو السلطة داخل الأسرة هي (بودون وبوريكو، 1986):

1. تنميط الدور: حيث يكون للأزواج أو الزوجات المقدرة على اتخاذ القرارات في مجالات معينة ،
2. الشخصية: حيث تكون سمات الشخصية دافعًا لأمتلاك القوة داخل الأسرة.
3. العوامل الثقافية: حيث تدخل في تحديد المدى الذي يجب أن تكون عليه قوة الزوج أو الزوجة داخل الأسرة.
4. السيطرة على الإمكانيات ذات القيمة: فتتوقف القوة على قدر ما يملك الفرد من إمكانيات.
5. الجدارة والإنهماك: وتعني أن من يكون أكثر معرفة في مجال معين يصبح أكثر تحكمًا فيه.

ويمكن القول بأن هناك العديد من العوامل التي تسهم في تشكيل السلطة داخل الأسرة (بلقاسم، 2009، عليوات، وزينة، 2013 وأبو حمدان، 2011، Maral & Kumar, 2017) ومنها:

1. عمل الزوجة: بغض النظر عن دوافع المرأة نحو العمل فإنه أصبح عامل أساسي في تغيير الحياة الأسرية إذ يسهم عمل الزوجة في تحقيق استقلالها.
2. المستوى التعليمي: تزداد درجة وعي المجتمع بارتفاع المستوى التعليمي للأفراد مما يؤثر في تغير المعاملة بين الأزواج، فبازدياد درجة الوعي لديهما يزيد الإعتماد على المناقشة و تبادل الآراء.
3. السن: يحدد السن الأدوار داخل الأسرة وما يرتبط بها من قوة وسلطة فقدر السلطة التي يمتلكها كبار السن تختلف حتمًا عن الأصغر سنًا.
4. النوع الإجتماعي: حيث تختلف السلطة بإختلاف النوع فقوة السيدات تختلف عن قوة الرجال داخل الأسرة وفقًا للأدوار والمهام الموكلة إلى كل منهما.
5. تعاليم الدين: حيث يعد الدين مصدرًا أساسيًا لبناء السلوك وفقًا للمعتقدات التي تخص كل ديانة.
6. التنشئة الإجتماعية: يكتسب خلالها الفرد أساليب التعامل مع الأخرين داخل الأسرة بل والمجتمع وعلى أساسها تتحدد العلاقة بين الذكر والأنثى.
7. العادات والتقاليد: تقوم السلطة عمومًا على تبني عادات وتقاليد المجتمع لكي تجسد ما يتبناه الأفراد، فهي

أفضل آلية للسيطرة، إذ يعد الخروج من دائرتها خروجًا عن المجتمع.

8. القانون: يشكل القانون للعديد من الأزواج و الزوجات قاعدة لإرساء نمط معين من السلوك، فيتصرفون وفقًا لبنوده المتعلقة بالأحوال الشخصية.
9. معاملة الطرف الآخر: يمكن أن تتحدد قوة الفرد أو سلطته داخل الأسرة وفقًا لمعاملته للآخرين حيث تتطلب السلطة موافقة الأتباع وإنصياعهم لقوة الفاعلين.

ولما كانت السلطة داخل الأسرة ترتكز على قدرة أحد الشريكين على إتخاذ القرارات المؤثرة في حياة العائلة (زايد، 2008)، فالقرارات الأسرية تقوم لعدد من الوظائف يمكن تحديدها استنادًا إلى الكشف عن الوظائف التي تقوم بها الأسرة في المجتمع، على النحو التالي (معمري، والهلي، 2013)

1. وظيفة المحافظة على النمط ومعالجة التوترات: وتعني اتخاذ القرارات الأسرية التي تحافظ على القيم الأسرية،
2. وظيفة التكامل: وتعني اتخاذ القرارات الأسرية التي تستهدف توزيع الحقوق والواجبات المنوطة بكل عضو في الأسرة وتحديدها، وتلك التي تيسر لكل منهم الإمكانيات والصلاحيات، كالسلطة والإمكانات المالية وغيرهما، بحيث تستهدف هذه القرارات ضمان التناغم والانسجام بين أعضاء الأسرة.
3. وظيفة تحقيق الهدف: الأسرة تحتاج إلى تحديد أهدافها، وإلى أين تتجه لتحقيقها فلهذا كان لابد من وسيلة لتحقيق ذلك عن طريق اتخاذ قرارات وتنفيذها لتحقيق مصالح الأسرة، كقرارات إدخال الأبناء مدارس خاصة لتعلم لغات أجنبية، أو قرارات الإدخار من أجل بناء أو شراء مسكن جديد.
4. وظيفة التكيف: وتحقق هذه الوظيفة القرارات الأسرية التي تتضمن اكتساب الموارد والإمكانات التي يمكن أن تستغل في تحقيق مطالب الأسرة، كالقرار بإتاحة الفرصة لعمل الزوجة مثلًا، وتأتي هذه الوظيفة لتحقق التلاؤم للأسرة مع التغيرات الحادثة خارج نطاقها أو داخله على حد السواء.

2-2- النوع الإجتماعي

يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة علاقة النوع الإجتماعي (Gender Relationship)، وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل. وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعًا ثانويًا في المجتمع (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح": 2006).

ويعتبر النوع الإجتماعي مفهومًا ثقافيًا يشمل الأدوار والمسئوليات والواجبات التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة (عزوزي وشاهين، 2005)، إضافة إلى مكانة الرجل والمرأة في جميع مراحل حياتهما بصفتهما ذكوراً أو إناثًا. وهو بذلك يختلف عن الجنس الذي يشير إلى الخصائص والصفات البيولوجية والفيزيولوجية التي يتحدد الذكور والإناث على أساسها (حسين، 2016).

وتتحدد الأدوار وما يتبعها من سلطات للنوع الإجتماعي داخل المجتمع وفقًا لثقافة هذا المجتمع، ويتم توزيع الأدوار المحدّدة اجتماعيًا وما يلزمها من سلطات لكل منهما على هذا الأساس، تلك الأدوار والسلطات تتغير بمرور الزمان وفي المكان وتتباين تباينًا شاسعًا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى. وبناءً على هذه البنية الاجتماعية للنوع الاجتماعي، توزّع أيضًا المهام والمسؤوليات والحصول على الموارد والتحكم فيها (Lau ، 1995 وديباب والصباغ، 2017).

وإذا كانت الأدوار والعلاقات الإجتماعية للرجل والمرأة تختلف من مجتمع لآخر، فهي أيضًا تختلف في ذات المجتمع (ريفيًا كان أم حضريًا). ويعني ذلك أن الأدوار والعلاقات الإجتماعية للجنسين تتضمن تحقيق كل من الرجل والمرأة لتوقعات مجتمعية كما أنها تحدد نصيب الفرد وفرصه في الحياة بما يتضمنه ذلك من الحصول على الخدمات والمشاركة في صنع القرارات، وبناء عليه فالنوع الإجتماعي يعتبر أحد المحددات الأساسية التي تؤثر على توزيع الإمتيازات والموارد الإجتماعية والإقتصادية والسلطة وصنع القرارات داخل الأسرة (عزوزي وشاهين، 2005).

3- الطريقة البحثية

3-1- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية حيث استخدم المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، كما اتبعت الدراسة المنهج الكمي لاستخلاص النتائج والمؤشرات من المعلومات والحقائق والدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها لتحديد الظاهرة موضع الدراسة، كما استخدم الأسلوب التحليلي بشكل أساسي في معالجة البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

3-2- عينة الدراسة

3-2-1- المجال الجغرافي لعينة الدراسة: تم اختيار محافظة الوادي الجديد لتمثل الإطار الجغرافي للبحث، أعقب ذلك اختيار مركز الخارجة، ثم الوحدة المحلية لقرية الخرطوم كإطارًا جغرافيًا لإجراء الدراسة الميدانية.

3-2-2- المجال البشري لعينة الدراسة: بلغ إجمالي عدد الحائزين الزراعيين بقرية الخرطوم حوالي 140 حائز (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، 2016)، تبع ذلك سحب عينة عشوائية قوامها 100 أسرة وفقًا لجدول كريسجي ومورجان لاختيار العينات من مجتمعات معلومة العدد (Krejcie & Morgan, 1970). وبذلك يصبح

حجم العينة 100 أسرة مزرعية حيث تم سؤال كل من الزوج والزوجة داخل كل أسرة (100 زوج و100 زوجة) من الأسر موضع الدراسة.

3-2-3- المجال الزمني للدراسة: تم تجميع البيانات الميدانية عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين (الأزواج والزوجات داخل الأسرة) بمنطقة الدراسة خلال الفترة من فبراير إلى مارس 2018 وذلك باستخدام استمارة الاستبيان التى تم إعدادها لهذا الغرض والسابق اختبارها لتحقيق هدف البحث.

3-3- المفاهيم الاجرائية وطرق القياس

3-3-1- بناء السلطة: النمط الذي تتوزع به القوة أو القدرة على إتخاذ القرارات داخل الأسرة بين الرجال والنساء من جيل الآباء وجيل الأبناء، وتتكون في الدراسة الحالية من ستة أنماط، ثلاثة للآباء (ذكورية – مشتركة – أنثوية) وثلاثة للأبناء (ذكورية – مشتركة – أنثوية) أيضًا.

3-3-2- عوامل تشكيل او اكتساب السلطة: هي مجموعة المبررات التي يكتسب الشخص بسببها القوة التي تمكنه من التأثير على سلوك الآخرين داخل الأسرة.

3-4- فروض الدراسة

3-4-1- فروض الهدف الثاني

لتحقيق هدف الدراسة الثاني تم صياغة فرضًا نظريًا واحدًا (الفرض النظري الأول) مفاده أن هناك اختلافات بين رأي المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق بمشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية وقد أمكن إشتقاق أربعون فرضًا إحصائيًا (الفروض من 1 إلى 40) على النحو التالي جدول (1):

1. لا توجد فروق بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة الرجال في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية (الفروض من 1 إلى 10).
2. لا توجد فروق بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة النساء في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية (الفروض من 11 إلى 20).
3. لا توجد فروق بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة الأبناء الذكور في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية (الفروض من 21 إلى 30).
4. لا توجد فروق بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة الأبناء الإناث في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية (الفروض من 31 إلى 40).

3-4-2- فروض الهدف الخامس

لتحقيق الهدف الخامس للدراسة أمكن صياغة فرضًا نظريا واحدًا (الفرض النظري الثاني) أشتق منه ثمانية فروضًا احصائيةً (الفروض من 41 إلى 48) تتفق جميعها في مقولة مؤداها أن لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من الرجاء والنساء فيما يتعلق بعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية (عمل المرأة "41"، الحالة التعليمية "42"، السن "43"، النوع "44"، تعاليم الدين "45"، التنشئة الاجتماعية "46"، الأعراف والتقاليد "47"، معاملة الطرف الآخر"48")

4.3. أدوات التحليل الإحصائي

استعانت الدراسة الحالية بمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية، وتضمنت هذه الأساليب المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، النسب المئوية، وإختبار اختبار (T) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

4- النتائج ومناقشتها

4-1- وصف عينة الدراسة

يوضح **الجدول رقم (2)** المتغيرات الأسرية فى عينة الدراسة حيث تظهر النتائج أن معظم المبحوثين (86%، و84%) تزيد أعمارهم عن (36، 30 سنة) لكل من الرجال والنساء على الترتيب. وفيما يخص عدد سنوات التعليم للأزواج داخل الأسرة، نجد أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (59%) قد وقع في الفئة المتوسطة لعدد سنوات

جدول (1): مصفوفة الفروض الإحصائية الخاصة بالفروق بين رأي كل من الرجال والنساء في مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية (الهدف الثالث للدراسة).

م	رقم الفرض الإحصائي / القرارات	درجة المشاركة في إتخاذ القرارات بالنسبة لكل من ..			
		الرجال	النساء	الأبناء الذكور	الأبناء الإناث
.1	قرار شراء أو بيع أرض زراعية	1	11	21	31
.2	قرار شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	2	12	22	32
.3	قرار شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	3	13	23	33
.4	قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية	4	14	24	34
.5	قرار شراء أو بيع مسكن أو شقة	5	15	25	35
.6	قرار شراء أو بيع المنتجات الزراعية	6	16	26	36
.7	قرار اختيار المدرسة للأبناء	7	17	27	37
.8	قرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة	8	18	28	38
.9	قرار نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة	9	19	29	39
.10	إجمالي درجة المشاركة في إتخاذ القرارات	10	20	30	40

جدول (2): التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة وفقًا للمتغيرات موضع الدراسة.

م	المتغيرات	المدى		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة المنخفظة	الفئة المتوسطة	الفئة المرتفعة
		الحد الأدني	الحد الأعلى					
1.	عمر الزوج	24	62	45.76	8.74	14	44	42
2.	عدد سنوات تعليم الزوج	0	16	10.60	4.87	19	59	22
3.	عمر الزوجة	19	53	39.88	8.64	16	32	52
4.	عدد سنوات تعليم الزوجة	0	16	8.38	5.02	30	66	4
5.	طبيعة المسكن	8	18	13.3	2.29	4	15	81
6.	مشتملات المسكن	20	44	38.35	4.99	6	11	83

المصدر: الدراسة الميدانية

التعليم وتزيد هذه النسبة لتصل إلى 66% في حالة الزوجات.

وفيما يخص طبيعة المسكن ومشتملاته، توضح النتائج الواردة بنفس الجدول أن ما يزيد عن أربعة أخماس المبحوثين (81%، و83%) قد وقعت منازلهم ضمن الفئة المرتفعة لكل من طبيعة المسكن (من حيث مواد البناء وغيرها) ومشتملات المسكن (من حيث الأجهزة والمفروشات).

4-2- مشاركة أفراد الأسرة في إتخاذ بعض القرارات الأسرية من منظور النوع الاجتماعي

ينتاول هذا الجزء، عرض نتائج الدراسة المتعلقة برأي عينتي الدراسة من الرجال والنساء في مدى مشاركة النوع الإجتماعي داخل الأسرة (الرجال والنساء من الآباء والذكور والإناث من الأبناء) في إتخاذ القرارات الأسرية، ثم محاولة رسم خريطة لبناء السلطة أو إتخاذ القرارات داخل الأسرة من منظور النوع الإجتماعي. وفيما يلي عرض النتائج المتعلقة بهذا الجزء:

4-2-1- رأي الرجال في إتخاذ بعض القرارات داخل الأسرة الريفية من منظور النوع الإجتماعي

للتعرف على رأي المبحوثين من الرجال والنساء في مدى مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية تم تحديد عدد 9 موضوعات تتعلق بجوانب الحياة اليومية وقرارات الشراء والبيع داخل وخارج الأسرة تحتاج إلى قرارات. ومن ثم تم سؤال المبحوثين من الرجال والنساء داخل الأسرة لتحديد رأيهم في مدى مشاركة النوع الإجتماعي (الرجال، النساء، الأبناء الذكور، الأبناء الإناث) في إتخاذ هذه القرارات على مقياس ثلاثي متدرج (دائمًا، أحيانًا، أبدًا) وأعطيت درجات حسب الإستجابات (2، 1، 0) على الترتيب. وبجمع الإستجابات يكون المدى الفعلي لإستجابات المبحوثين يتراوح ما بين (0، 18) درجة، ومن ثم تم تقسيم المبحوثين من الرجال والنساء إلى ثلاث فئات متساوية ومتدرجة.

وتشير البيانات الواردة **بالجدول رقم (3)** إلى إقرار غالبية الرجال (64%) ضمن الفئة المرتفعة لفئات المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية وقد وقع باقي المبحوثين (36%) في الفئة المتوسطة، في حين خلت الفئة المنخفضة من وجود أي من المبحوثين وذلك من وجهة نظر المبحوثين من الرجال. كما أشار غالبية المبحوثين (67%) إلى مشاركة النساء في إتخاذ القرارات الأسرية بنسبة متوسطة.

أما فيما يخص رأي الرجال في مشاركة الجيل الثاني من الأبناء في إتخاذ القرارت الأسرية، فتشير نتائج نفس الجدول إلى وقوع 61% من الأبناء الذكور في فئة المشاركة المنخفضة وتزيد هذه النسبة لتصل إلى 77% بالنسبة للأبناء الإناث.

وفيما يتعلق بترتيب النوع الإجتماعي وفقًا لدرجة المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، تشير النتائج الواردة بالجدول **رقم (3)** إلى أسبقية الرجال في كل فئة عمرية حيث جاء في المرتبة الأولى الرجال أرباب الأسر بنسبة بلغت 88%، يليها في المرتبة الثانية النساء ربات الأسر بنسبة بلغت 76.33%، أما في المرتبة الثالثة والرابعة فكان النوع الإجتماعي من جيل الأبناء بنسبة بلغت 47.33% للأبناء من الذكور و41% للإبناء من الإناث.

أما فيما يتعلق بتفاصيل ونوعية القرارات التي يشارك فيها النوع الإجتماعي فتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن "قرارات شراء أو بيع المعدات أو الماكينات الزراعية" جاءت في المرتبة الأولى للقرارات التي يتخذها الرجال داخل الأسرة بنسبة بلغت 89.5%، يليها " قرار شراء أو بيع مسكن أو شقة" بنسبة قدرها 85%، ثم القرارات الخاصة بشراء أو بيع الأراضي الزراعية بنسبة قدرها 80.5%. وهو ما يدل على الطبيعة الذكورية للقرارات الأسرية المتعلقة بالإقتصاد خارج المنزل وإدارة رأس المال.

وفيما يتعلق برأي الرجال في نوعية القرارات التي تشارك في إتخاذها السيدات فكانت في المرتبة الأولى القرارات المتعلقة بنوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 86.5%، يليها القرارات الخاصة بشراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة (82%)، و قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية (71%). وتوضح تلك النتائج مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإقتصاد المنزلي.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم **(4)** أيضًا إلى إنخفاض الوزن النسبي لمشاركة النوع الإجتماعي الأصغر سنًا من الأبناء الذكور والإناث في إتخاذ القرارات الأسرية بصفة عامة، وجاء على رأس هذه القرارات بالنسبة للأبناء الذكورقرار شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية بنسبة بلغت 38% وبالنسبة للأبناء الإناث قرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 34%. وجدير بالذكر

ميل النوع الإجتماعي من الكبار إلى تنشئة النوع الإجتماعي المقابل من الأبناء على إتخاذ نفس القرارات التي يمارسها عنصري النوع الإجتماعي من الكبار.

4-2-2- رأي النساء في إتخاذ بعض القرارات داخل الأسرة الريفية من منظور النوع الإجتماعي

تشير البيانات الواردة **بالجدول رقم (5)** إلى إقرار غالبية النساء المبحوثات بوقوع 42% من الرجال ضمن الفئة المرتفعة لفئات المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية، في حين إقتسمت الفئتين المنخفضة والمتوسطة النسبة الباقية من رأي المبحوثات. كما أشار ما يقرب من نصف المبحوثات (49%) إلى مشاركة النساء في إتخاذ القرارات الأسرية بنسبة متوسطة، ما يقارب من ثلث المبحوثات ضمن فئة المشاركة المنخفضة.

أما فيما يخص رأي النساء في مشاركة الجيل الثاني من الأبناء في إتخاذ القرارت الأسرية، فتشير نتائج نفس الجدول إلى وقوع 59% من الأبناء الذكور في فئة المشاركة المنخفضة وتزيد هذه النسبة لتصل إلى 75% بالنسبة للأبناء الإناث.

وفيما يتعلق بترتيب النوع الإجتماعي وفقًا لدرجة المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) إلى أسبقية الرجال في كل فئة عمرية حيث جاء في المرتبة الأولى الرجال أرباب الأسر بنسبة بلغت 71%، يليها في المرتبة الثانية النساء ربات الأسر بنسبة بلغت 62.33%، أما في المرتبة الثالثة والرابعة فكان النوع الإجتماعي من جيل الأبناء بنسبة بلغت 48.33%، 42.33% لكل من الأبناء الذكور والإبناء الإناث على الترتيب.

أما فيما يتعلق بتفاصيل ونوعية القرارات التي يشارك فيها النوع الإجتماعي فتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (6) أن القرارات الخاصة بشراء أو بيع الأراضي الزراعية قد جاءت في المرتبة الأولى للقرارات التي يتخذها الرجال داخل الأسرة بنسبة بلغت 72%، يليها "قرارات شراء أو بيع المعدات أو الماكينات الزراعية" بنسبة قدرها 71.5% أما في المرتبة الثالثة فكانت قرارات شراء أو بيع مسكن أو شقة بنسبة قدرها 69%.

وفيما يتعلق برأي النساء في نوعية القرارات التي تشارك في إتخاذها السيدات فكانت في المرتبة الأولى القرارات المتعلقة بنوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 78.5%، يليها القرارات الخاصة بشراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة (71%)، و قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية (60%).

وتشير البيانات الواردة بالجدول **رقم (6)** أيضًا إلى إنخفاض الوزن النسبي لرأي النساء في مشاركة النوع الإجتماعي الأصغر سنًا من الأبناء الذكور والإناث في إتخاذ القرارات الأسرية بصفة عامة. وجاء على رأس هذه القرارات قرار نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة وقرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 29.5%، و28% للأبناء الذكور على الترتيب، وبنسبة قدرها 27.5%، 26.5% بالنسبة للأبناء الإناث على الترتيب.

4-3- الفروق النوعية لدرجة مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات الأسرية

اختص الهدف الثاني للدراسة بالتعرف علي معنوية الفروق النوعية لمدى مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات الأسرية، تم استخدام اختبار (T) للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين، حيث تشير نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم **(7)** أن قيمة (T) المحسوبة لإجمالي مشاركة الرجال في إتخاذ القرارات بلغت 5.594 وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01 وهو ما يعني معنوية الفروق بين رأي الأزواج والزوجات في مشاركة الرجال في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية. كما تشير نتائج نفس الجدول إلى معنوية الفروق بين رأي الأزواج والزوجات في مشاركة الرجال في إتخاذ جميع القرارات موضع الدراسة عند المستوى الاحتمالي 0.01، ماعدا القرار المتعلق بشراء أو بيع الأراضي الزراعية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لهذا القرار نحو 1.842 وهي غير معنوية عند أي مستوى إحتمالي. ولذا فلا يمكن للدراسة من رفض الفرض الإحصائي رقم 1، في حين يمكن للدراسة رفض الفروض الاحصائية أرقام من 2 إلى 10 وقبول الفروض البديلة لها.

أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في القرارات الأسرية، تشير النتائج إلى معنوية الفروق بين رأي كل من الرجال والنساء المبحوثين، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة نحو 5.713 وهي قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.01. كما تشير النتائج إلى معنوية الفروق بين رأي كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بمشاركة النساء في جميع القرارات موضع الدراسة ماعدا القرار المتعلق بنوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لهذا

جدول (3) : يبين التوزيع النسبي لرأي الرجال المبحوثين في مدي مشاركة النوع الإجتماعي في اتخاذ القرارات الأسرية.

فئات المشاركة / النوع الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئات المشاركة في إتخاذ القرارات			الوزن النسبي (%)
			الفئة المنخفضة (0 – 6 درجات)	الفئة المتوسطة (7 – 12 درجة)	الفئة المرتفعة (13 – 18 درجة)	
الزوج	22.29	2.72	0	36	64	88.00
الزوجة	20.18	2.61	2	67	31	76.33
الأبناء الذكور	13.96	3.89	61	36	3	47.33
الأبناء الإناث	11.99	3.44	77	23	0	41.00

المصدر: عينة الدراسة

جدول (4): يبين التوزيع النسبي لرأي الرجال المبحوثين في مدي مشاركة النوع الإجتماعي في اتخاذ بعض القرارات الأسرية.

م	درجة المشاركة / القرارات	الزوج نفسه				الزوجة				الأبناء الذكور				الأبناء الإناث			
		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %
.1	قرار شراء أو بيع أرض زراعية	63	35	2	80.50	9	83	8	50.50	5	54	41	32.00	3	11	86	8.50
.2	قرار شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	81	17	2	89.50	5	75	20	42.50	15	46	39	38.00	5	7	88	8.50
.3	قرار شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	62	36	2	80.00	16	66	18	49.00	2	59	39	31.50	0	11	89	5.50
.4	قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية	21	58	21	50.00	50	42	8	71.00	5	10	85	10.00	7	23	70	18.50
.5	قرار شراء أو بيع مسكن أو شقة	70	30	0	85.00	22	70	8	57.00	10	28	62	24.00	7	16	77	15.00
.6	قرار شراء أو بيع المنتجات الزراعية	56	42	2	77.00	18	65	17	50.50	8	28	64	22.00	3	13	84	9.50
.7	قرار اختيار المدرسة للأبناء	53	47	0	76.50	42	56	2	70.00	12	21	67	22.50	12	16	72	20.00
.8	قرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة	39	59	2	68.50	66	32	2	82.00	21	32	47	37.00	20	28	52	34.00
.9	قرار نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة	26	63	11	57.50	73	27	0	86.50	13	36	51	31.00	14	32	54	30.00

المصدر: عينة الدراسة

جدول (5): يبين التوزيع النسبي لرأي النساء المبحوثات في مدي مشاركة النوع الإجتماعي في اتخاذ القرارات الأسرية.

فئات المشاركة / النوع الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئات المشاركة في إتخاذ القرارات			الوزن النسبي (%)
			الفئة المنخفضة (0 – 6 درجات)	الفئة المتوسطة (7 – 12 درجة)	الفئة المرتفعة (13 – 18 درجة)	
الزوج	18.87	5.47	29	29	42	71.00
الزوجة	17.18	4.59	32	49	19	62.33
الأبناء الذكور	13.56	4.97	59	37	4	48.33
الأبناء الإناث	11.78	3.82	75	23	2	42.33

المصدر: عينة الدراسة

القرار نحو 1.832 وهي غير معنوية عند أي مستوى إحتمالي. وبناء عليه فإنه يمكن للدراسة رفض الفروض الإحصائية أرقام 11 إلى 20 وقبول الفروض البديلة لها ماعدا الفرض رقم 19.

وفيما يتعلق بمشاركة الأبناء الذكور في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (7) إلى معنوية الفروق بين رأي المبحوثين من الرجال والنساء في مشاركة الأبناء الذكور في إتخاذ قرارات شراء أو بيع الأراضي الزراعية و قرار شراء أو بيع المعدات والآلات الزراعية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة نحو 2.084 و2.1 لكل منها على الترتيب وهي معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.05، ولذا فيمكن للدراسة رفض الفرضين الإحصائيين أرقام 21 و 22 وقبول الفروض البدلية لها، في حين أن لا يمكن رفض الفروض الإحصائية من 23 إلى 30. كما تشير النتائج إلى عدم معنوية الفروق بين رأي المبحوثين من الرجال والنساء في مشاركة الأبناء الإناث في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، وبناء عليه فلم تتمكن الدراسة من رفض أي من الفروض أرقام 31 إلى 40.

4-4- بناء القرارات/السلطة وفقًا للنوع الإجتماعي داخل الأسرة

لرسم خريطة القرارات أو سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية تم حساب المتوسط الحسابي لنسبة كل قرار من القرارات محل الدراسة (جمع الأوزان النسبية لإستجابات عينتي الدراسة من الرجال والنساء لكل قرار من القرارات محل الدراسة وقسمتها على 2) وذلك بخصوص النوع الإجتماعي داخل الأسرة على حدة (الرجال – النساء – الأبناء الكور – الأبناء الإناث)، أعقب ذلك حساب المتوسط العام لجميع القرارات داخل كل فئة، ثم تم إعتبار القرارات التي تزيد عن المتوسط الحسابي العام قرارات حصرية للفئة الخاصة بها. وعند تكرار القرار كقرار حصري في فئتي النوع يتم إعتباره قرارًا مشتركًا.

وتشير بيانات **الشكل رقم (1)** أن هناك خمسة قرارات ذكورية حصرية وهي القرارات المتعلقة بكل من: 1) المعدات والآلات الزراعية، 2) الأراضي الزراعية، 3) الحيوانات المزرعية، 4) المسكن، 5) المنتجات الزراعية. وهناك ثلاثة قرارات أنثوية هي المتعلقة بكل من: 1) السلع الغذائية، 2) الملابس، 3) الطيور المنزلية، في حين أن قرار إختيار المدرسة الخاصة بالأبناء كان قرارًا مشتركا بين الرجال والنساء من جيل الآباء.

وفيما يتعلق بالسلطة أو القرارات التي يتخذها الأبناء من الذكور والإناث، تشير بيانات نفس الشكل إلى أن هناك ثلاثة قرارات حصرية للذكور من الأبناء وهي: 1) المعدات والآلات الزراعية، 2) الأراضي الزراعية، 3) الحيوانات المزرعية. وهناك قرارين يمكن إعتبارهما حصريين للأبناء من الإناث وهي: 1) إختيار المدرسة الخاصة بأطفال الأسرة، 2) قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية. في حين أن هناك قرارين مشتركين بين الذكور والإناث من الأبناء وهي: 1) قرار شراء ونوع الملابس الخاصة بأفراد الأسرة، 2) قرار السلع الغذائية أو نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة.

وبناء عليه يمكن القول بأن سلطة الرجال داخل الأسرة تدور حول القرارات الخاصة بالإقتصاديات الكبيرة نسبيًا كالأرض الزراعية والمسكن إلى جانب القرارات الخاصة بتسيير العمل الزراعي من معدات وماكينات إلى جانب تسويق المنتجات الزراعية. في حين أن سلطة النساء الريفيات داخل الأسرة تتمحور حول القرارات الخاصة بالإقتصاد المنزلي كالسلع الغذائية والملابس اللازمة لأفراد الأسرة إضافة إلى التصرف في الطيور المنزلية.

4-5- عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية

بعد التعرف على بناء السلطة والمشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، فيما يلي تتناول الدراسة العوامل التي تساعد غي تشكيل او إكتساب السلطة داخل الأسرة الريفية، وذلك من وجهة نظر عينتي الدراسة من الرجال والنساء، على النحو التالي:

4-5-1- رأي الرجال في عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة

للتعرف على رأي المبحوثين من الرجال في عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية، تم سؤالهم عن رأيهم حول ثمانية عوامل يفترض أنها تسهم في تشكيل السلطة داخل الأسرة، وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (8) إلى وقوع التنشئة الإجتماعية في المرتبة الأولى ضمن عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية بنسبة بلغت 90% تليها الأعراف والتقاليد بنسبة قدرها 87.4%. في حين جاء النوع الإجتماعي كعامل يسهم في تشكيل السلطة داخل الأسرة في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 83.40%، يليه الحالة التعليمية في المرتبة الرابعة بنسبة قدرها 82.6%.

جدول (6): يبين التوزيع النسبي لرأي النساء المبحوثات في مدى مشاركة أفراد الأسرة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية.

م	درجة المشاركة / القرارات	الزوج				الزوجة نفسها				الأبناء الذكور				الأبناء الإناث			
		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %
.1	قرار شراء أو بيع أرض زراعية	60	24	16	72.00	4	38	58	23.00	8	30	62	23.00	0	15	85	7.50
.2	قرار شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	63	17	20	71.50	6	29	65	20.50	13	29	58	27.50	5	13	82	11.50
.3	قرار شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	62	9	29	66.50	15	22	63	26.00	6	32	62	22.00	2	13	85	8.50
.4	قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية	12	21	67	22.50	50	20	30	60.00	2	14	84	9.00	4	22	74	15.00
.5	قرار شراء أو بيع مسكن أو شقة	58	22	20	69.00	26	31	43	41.50	17	20	63	27.00	11	10	79	16.00
.6	قرار شراء أو بيع المنتجات الزراعية	51	12	37	57.00	19	22	59	30.00	17	18	65	26.00	2	9	89	6.50
.7	قرار اختيار المدرسة للأبناء	44	23	33	55.50	40	37	23	58.50	14	24	62	26.00	12	16	72	20.00
.8	قرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة	30	25	45	42.50	61	20	19	71.00	16	24	60	28.00	16	21	63	26.50
.9	قرار نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة	24	26	50	37.00	73	11	16	78.50	15	29	56	29.50	15	25	60	27.50

المصدر: عينة الدراسة

جدول (7): نتائج اختبار "T" للفرق بين متوسطي درجة مشاركة أفراد الأسرة في إتخاذ القرارات الأسرية لعينتي الدراسة من منظور النوع الاجتماعي.

م	القرارات	مشاركة الزوج في القرارات	مشاركة الزوجة في القرارات	مشاركة الأبناء الذكور في القرارات	مشاركة الأبناء الإناث في القرارات
.1	قرار شراء أو بيع أرض زراعية	1.842	7.752**	2.084*	0.347
.2	قرار شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	3.883**	5.702**	2.100*	0.829
.3	قرار شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	2.584**	4.854**	0.064	1.130
.4	قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية	5.745**	2.029*	0.297	0.855
.5	قرار شراء أو بيع مسكن أو شقة	3.462**	3.179**	0.586	0.224
.6	قرار شراء أو بيع المنتجات الزراعية	3.713**	4.142**	0.798	0.985
.7	قرار اختيار المدرسة للأبناء	4.164**	2.438**	0.691	1.000
.8	قرار شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة	5.172**	3.315*	1.650	1.370
.9	قرار نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة	4.039**	1.823	0.293	0.482
	الإجمالي	5.594**	5.713**	0.633	0.408

المصدر: عينة الدراسة

شكل (1): بناء السلطة/القرارات داخل الأسرة الريفية.

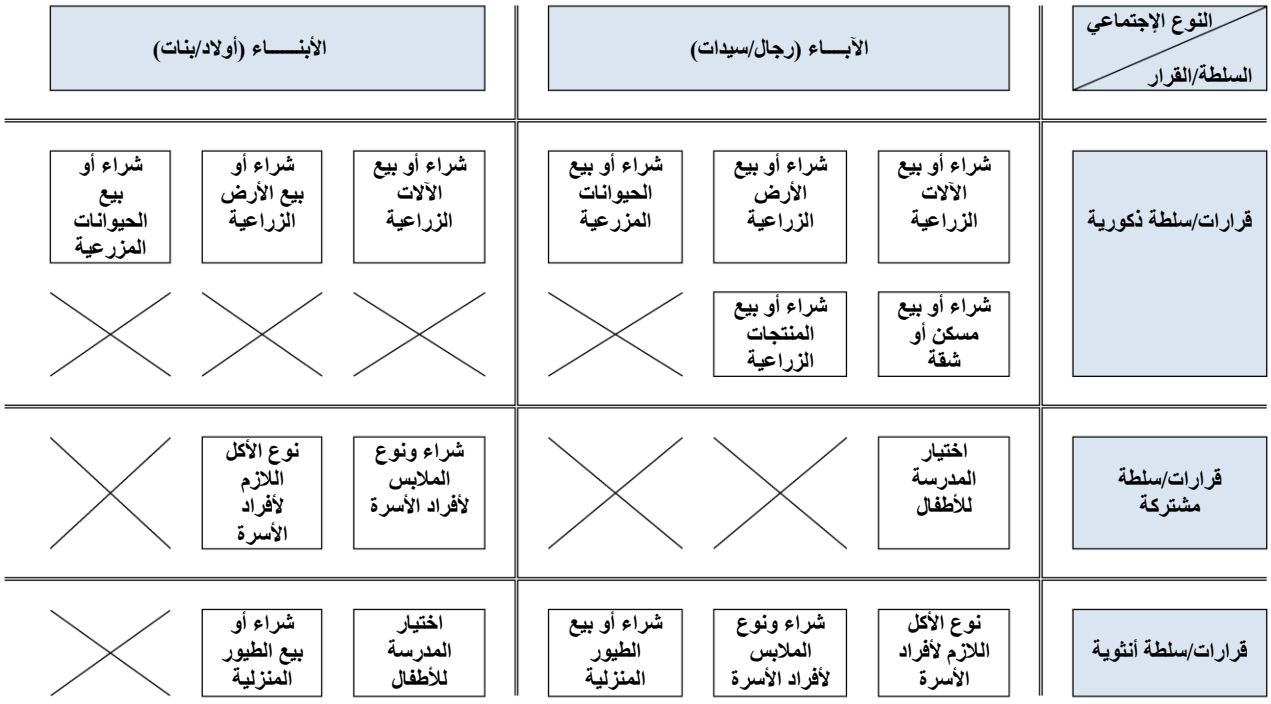

المصدر: حسبت من بيانات الجدولين أرقام (4) و (6).

جدول (8): يبين التوزيع النسبي لرأي الرجال المبحوثين في عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة.

م	عوامل تشكيل السلطة	موافق جدًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقًا	الوزن النسبي (%)	الترتيب
.1	عمل المرأة	30	41	10	14	4	75.20	7
.2	الحالة التعليمية	57	15	12	16	0	82.60	4
.3	السن	38	28	21	9	4	77.40	6
.4	النوع	46	36	10	5	3	83.40	3
.5	تعاليم الدين	40	25	18	17	0	77.60	5
.6	التنشئة الاجتماعية	66	20	12	2	0	90.00	1
.7	الأعراف والتقاليد	50	37	13	0	0	87.40	2
.8	معاملة الطرف الآخر	9	8	43	21	19	53.40	8

المصدر: عينة الدراسة

ومن الجدير بالذكر تأخر الترتيب النسبي لعمل المرأة كعامل من عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية، حيث وقع في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة قدرها 75.2%، وهو ما يمكن عزوه إلى ميل المرأة إلى عدم إستخدام قدراتها المالية في فرض سلطاتها داخل الأسرة.

4-5-2- رأي النساء في عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9) إلى وقوع التنشئة الإجتماعية في المرتبة الأولى ضمن عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية بنسبة بلغت 85.8% تليها الأعراف والتقاليد بنسبة قدرها 85.4%. في حين جاء النوع الإجتماعي كعامل يسهم في تشكيل السلطة داخل الأسرة في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 82.2%، يليه السن كأحد عوامل تشكيل السلطة في المرتبة الرابعة بنسبة قدرها 80.2%.

جدول (10)): نتائج اختبار "T" للفرق بين متوسطى درجة عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية لعينتي الدراسة.

	عوامل تشكيل السلطة	قيمة "T "
.1	عمل المرأة	0.330
.2	الحالة التعليمية	0.874
.3	السن	0.895
.4	النوع الإجتماعي	0.414
.5	تعاليم الدين	0.121
.6	التنشئة الاجتماعية	1.808
.7	الأعراف والتقاليد	0.154
.8	معاملة الطرف الآخر	0.083

المصدر: عينة الدراسة

جدول (9) : يبين التوزيع النسبي لرأي النساء المبحوثات في عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة.

م	عوامل تشكيل السلطة	موافق جدًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقًا	الوزن النسبي (%)	الترتيب
.1	عمل المرأة	47	15	13	16	9	75.00	7
.2	الحالة التعليمية	42	34	5	19	0	79.80	5
.3	السن	46	20	23	11	0	80.20	4
.4	النوع	51	18	22	9	0	82.20	3
.5	تعاليم الدين	42	23	18	13	4	77.20	6
.6	التنشئة الاجتماعية	54	22	23	1	0	85.80	1
.7	الأعراف والتقاليد	48	32	19	1	0	85.40	2
.8	معاملة الطرف الآخر	17	12	29	23	19	57.00	8

المصدر: عينة الدراسة

ومن الجدير بالذكر تأخر الترتيب النسبي لعمل المرأة كعامل من عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية، حيث وقع في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة قدرها 75%، وهو ما يمكن عزوه إلى ميل المرأة إلى عدم إستخدام قدراتها المالية في فرض سلطاتها داخل الأسرة. ومن الملاحظ تشابه هذه النتائج مع رأي الرجال في عوامل تشكيل السلطة الواردة في الجزء السابق.

4-6- الفروق النوعية لعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية

اختص الهدف الخامس للدراسة بالتعرف علي معنوية الفروق النوعية لعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اختبار (T) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين، حيث تشير نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (10) أن قيمة (T) المحسوبة لعوامل تشكيل السلطة موضع الدراسة لم تحقق متطلبات المعنوية عند أي مستوى إحتمالي، وهو ما يدلل على عدم وجود فروق معنوية بين رأي كل من الرجال والنساء المبحوثين فيما يتعلق بعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية. وهو ما يشير إلى عدم إمكانية رفض الفروض الإحصائية أرقام من 41 إلى 48.

الخلاصة والتوصيات

بناء على النتائج المتحصل عليها فإنه يمكن القول بأن للنوع الإجتماعي تأثير كبير في عملية المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، كما كان له التأثير في طبيعة الأدوار الإجتماعية داخل الأسرة (دياب والصباغ، 2017)، فنجد أن الرجال يشاركون بفعالية في إتخاذ القرارات المتعلقة ببيع أو شراء الأراضي والمعدات الزراعية إضافة إلى المسكن وذلك وفقًا لآراء كل من الرجال والسيدات أرباب الأسر محل الدراسة. وعلى الجانب الآخر يمكن القول بأن السيدات أرباب الأسر يشاركن بفعالية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإقتصاد المنزلي كنوع المأكولات وكذلك نوع وشراء الملابس لأفراد الأسرة وذلك من وجهة نظر كلًا من الرجال والنساء المبحوثين. وأوضحت نتائج الدراسة معنوية الفروق بين آراء كل من الرجال والنساء المبحوثين فيما يتعلق بمشاركة النوع الإجتماعي من جيل الآباء في إتخاذ القرارات الأسرية.

أما فيما يتعلق بمشاركة النوع الإجتماعي لجيل الأبناء، فيمكن القول بأن كلا من الأبناء الذكور والأبناء الإناث يشاركون بدرجة محدودة في القرارات داخل الأسرة وتنحصر مشاركتهم في إختيار وشراء الملابس

ونوعية المأكولات اللازمة لأفراد الأسرة، علاوة على عدم معنوية الفروق بين آراء عينتي الدراسة من الرجال والنساء فيما يتعلق بمشاركة الأبناء في إتخاذ القرارات داخل الأسرة.

أما بخصوص عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية، فيمكن القول بأن نتائج الدراسة خلصت إلى بروز دور كل من العادات والتقاليد والتنشئة الإجتماعية في تشكيل السلطة داخل الأسرة، ومن الجدير بالذكر هنا تأخر ترتيب عمل المراة كعامل يسهم في تشكيل السلطة داخل الأسرة على عكس المتوقع، حيث كان من المتوقع أن يسهم عمل المرأة والذمة المالية الخاصة بها في إكتسابها نوع من السلطة داخل الأسرة وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التنشئة الإجتماعية والعادات والتقاليد المنتشرة والتي لا تفرق بين دور المرأة العاملة وغير العاملة داخل الأسرة. كما توضح نتائج الدراسة إلى عدم معنوية الفروق بين رأي كل من الرجال والنساء المبحوثين فيما يتعلق بعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية.

وبناء على النتائج المتحصل إليها يمكن التوصية بما يلي:

1. ضرورة التوسع في الدراسات التي تتناول عناصر النظام الأسري، وذلك لتحديث الصورة الذهنية عن الأسرة الريفية في ظل المتغيرات المعاصرة.
2. الإهتمام بتوثيق الثقافة الموروثة والعادات والتقاليد التي تكتسب عن طريق التنشئة الإجتماعية لما لها من أهمية في رسم هيكل السلطة داخل النظام الأسري، والنظم الإجتماعية بصفة عامة.

5. المراجع

أبو حمدان، ماجد ملحم (2011). طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة: دراسة ميدانية على عينة من شباب جامعة دمشق – كلية الآداب. مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+الرابع، ص ص 363-399، سوريا ص 374-375.

بلقاسم، الحاج (2009). المرأة و مظاهر تغيّر النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأهم مظاهر التغيّر الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر. ص 41-52 .

بودون، ر. و ف. بوريكو (1986). المعجم النقدي لعلم الاجتماع. الطبعة الأولى، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية .ص 116.

جابر، سامية محمد (1984). القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

حسن، عبد الباسط محمد (1979). علم الاجتماع الصناعي. الطبعة الثانية، مكتبة غريب، القاهرة. ص 391.

حسين، حسناء (2016). النوع الاجتماعي: المفهوم والخصائص، مدونات هافينغتون بوست، متاح في:
http://www.huffpostarabi.com/hasna-hussein/-13_b_8109350.html

حطب، زهير (1976). تطور بنى الأسرة العربية. الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت .ص 188.

دياب، هند مختار ومحمد صابر الصباغ (2017). التحليل النوعي للدور الإجتماعي في الأسرة الريفية بمحافظة الوادي الجديد. مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، مجلد (25) العدد(2) ص ص 597-614.

زايد، احمد (2008). الشراكة داخل الأسرة: مع اشارة خاصة إلى الأسرة العربية. المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثاني، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر .ص 29.

سعد، إسماعيل علي (1995). المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ص 148.

عزوزي، سهير وزينب شاهين (2005). دليل تدريب مدربين ومدربات على تحليل ودمج قضايا النوع الإجتماعي في التربية. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، بيروت

عليوات، سميحة و بن حسان زينة (2013). عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة. الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، دامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ص 2-8.

عمر، معن خليل وفهمي الغزوي (2006). المدخل إلي علم الاجتماع . دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. ص211

عودة، محمد (1977). أسس علم الاجتماع . دار النهضة العربية، مصر. ص106.

الخولي، سناء (1984). الأسرة والحياة العائلية. دار النهضة العربية، بيروت. ص 30.

السالم، فيصل، وتوفيق فرح (1980). قاموس التحليل الاجتماعي. الطبعة الأولى، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، الكويت . ص 25.

الكيالي، عبد الوهاب (1993). موسوعة السياسة، ج - 3 ، ط 2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت .ص 215.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" (2006). مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الإجتماعي. مشروع النوع الإجتماعي، السلام والأمن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. الطبعة الأولى. رام الله، فلسطين .ص 3.

المجالي، دبلان (1996). وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب والأم على اتخاذ القرارات الأسرية: دراسة ميدانية". مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم

الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، مؤتة. الأردن، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث ص 40.

محمد، علي محمد (1994) أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الثاني: القوة والدولة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

معمري، حمزة ومصباح الهلي (2013). قرار الشراء داخل الأسرة كصورة من صور الاتصال داخل الأسرة . الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة. قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .ص 4-5.

Krejcie R, Morgan D. (1970). Determining sample size for research activities, Educational and Psychological Measurement. 30:607-610

Lau A. (1995). Gender; power and relationships, Ethno-cultural and religious issues. In: C. Burk & Speed B. (Red.), Gender, power and relationships. London: Routledge, pp. 110-117.

Maral P. and Kumar V. (2017). Family structure and decision-making power among working and non-working women. IAHRW Int'l J. Soc. Sci., 5(4): 574-580.